مجلة التطور الدولية للعلوم والأبحاث (IEJSR)
International Evolution Journal for Science & research (IEJSR))

المجلد3 – العدد2 - (يونيو) 2026

ISSN-E: 3078-4964 ISSN-P: 3078-4956

مبدأ الاختيار الإداري على أساس الكفاءة في مجال الإدارة العامة خلال العصر العثماني

(دراسة تاريخية تحليلية)

The Principle of Competency-Based Administrative Selection in Public Administration During the Ottoman Era

(An Analytical Historical Study)

د. ماجد هاشم كيلاني

دكتوراه في القانون الخاص – شعبة فلسفة القانون وتاريخه، جمهورية مصر العربية

magedhashemkelan4law@gmail.com

تاريخ الاستلام: 3 مارس 2026 | تاريخ القبول: 10 أبريل 2026 | تاريخ النشر: 1 يونيو 2026

الملخص

تناول البحث الحالي مبدأ الاختيار الإداري على أساس الكفاءة في مجال الإدارة العامة خلال العصر العثماني، بوصفه أحد الأسس التي اعتمدتها الدولة العثمانية في إدارة شؤونها الإدارية وتنظيم جهازها الحكومي، كما هدف البحث إلى تحليل الآليات والمعايير التي اعتمدت في اختيار الموظفين الإداريين، ومدى اعتماد الكفاءة العلمية والعملية في التعيين والترقية داخل الجهاز الإداري، وناقش البحث كذلك أثر هذا المبدأ في تحقيق الكفاءة والفاعلية في إدارة الدولة، مع إبراز التطورات التي طرأت على نظام الاختيار الإداري عبر المراحل المختلفة من التاريخ العثماني. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي من خلال تحليل المصادر التاريخية والوثائق المتعلقة بالنظم الإدارية العثمانية. توصلت الدراسة إلى أن الدولة العثمانية –رغم تأثرها بعوامل اجتماعية وسياسية مختلفة– سعت في كثير من مراحلها إلى ترسيخ مبدأ الكفاءة في اختيار المسئولين الإداريين، خاصة من خلال نظام التعليم الإداري والتدرج الإداري، مما أسهم في استقرار الجهاز الإداري وفاعليته لفترات طويلة.

الكلمات المفتاحية: *الكفاءة الإدارية، الاختيار الإداري، الإدارة العامة، النظام الإداري العثماني، الدولة العثمانية، النظم الإدارية الإسلامية.*

Abstract

The current research examineed the principle of merit-based administrative selection in public administration during the Ottoman era, as one of the foundations adopted by the Ottoman state in managing its administrative affairs and organizing its government apparatus. The research also aimed to analyze the mechanisms and criteria used in selecting administrative staff, and the extent to which scientific and practical competence was considered in appointments and promotions within the administrative apparatus. Furthermore, the research discussed the impact of this principle on achieving efficiency and effectiveness in state administration, highlighting the developments that occurred in the administrative selection system throughout different periods of Ottoman history. The study employed a historical-analytical approach, analyzing historical sources and documents related to Ottoman administrative systems. The study concluded that the Ottoman state, despite being influenced by various social and political factors, sought, in many phases, to solidify the principle of merit in selecting administrative officials, particularly through the administrative education and hierarchical system. This contributed to the stability and effectiveness of the administrative apparatus for extended periods.

Keywords: *Administrative competence, Administrative selection, Public administration, Ottoman administrative, Islamic administrative systems*.

1. المقدمة

تُعد الإدارة العامة من أهم الركائز التي تقوم عليها الدول في تنظيم شؤونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتمد كفاءة الأداء الحكومي إلى حد كبير على كفاءة الأفراد الذين يتولون المناصب الإدارية. ومن هنا برز مبدأ الاختيار الإداري على أساس الكفاءة باعتباره أحد المبادئ الأساسية في الفكر الإداري عبر العصور.

وقد عرفت الدولة العثمانية نظامًا إداريًا متطورًا نسبيًا مكّنها من إدارة رقعة جغرافية واسعة امتدت عبر ثلاث قارات. وكان نجاح هذا النظام مرتبطًا بوجود جهاز إداري قادر على إدارة مؤسسات الدولة بكفاءة وفعالية. لذلك اهتمت الدولة بوضع معايير لاختيار الموظفين الإداريين تعتمد بدرجات متفاوتة على الكفاءة والخبرة والتأهيل العلمي ، وتأتي هذه الدراسة بهدف تحليل مبدأ الاختيار الإداري على أساس الكفاءة في مجال الإدارة العامة خلال العصر العثماني من خلال دراسة تاريخية تحليلية تسعى إلى فهم طبيعة النظام الإداري العثماني وآليات اختيار موظفيه، ومدى تأثير ذلك في استقرار الدولة وفاعلية مؤسساتها.

1.1 المشكلة البحثية

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الكشف عن مدى اعتماد الدولة العثمانية على مبدأ الكفاءة في اختيار شاغلي المناصب العامة، وما إذا كان هذا المبدأ قد طُبِّق بصورة فعلية في إدارة الدولة أم تأثر بعوامل أخرى مثل الانتماء الاجتماعي أو النفوذ السياسي، كما يسعى البحث إلى تحليل طبيعة النظم الإدارية التي اعتمدت في التعيين والترقية، ومدى إسهامها في تحقيق إدارة فعّالة للدولة.

1.2 أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من عدة جوانب، منها :

– إبراز أحد المبادئ الأساسية في الإدارة العامة وهو مبدأ الكفاءة في الاختيار الإداري

– تسليط الضوء على التجربة الإدارية في العصر العثماني بوصفها تجربة تاريخية مهمة في تطور الإدارة العامة.

– محاولة الإسهام في فهم الجذور التاريخية لمفهوم الجدارة والكفاءة في الإدارة الحكومية خلال العصر الحديث.

– محاولة تقديم رؤية تاريخية تحليلية يتمنى الباحث الاستفادة منها في تطوير النظم الإدارية المعاصرة.

1.3 تساؤلات البحث

يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الرئيسة التي تتعلق بمبدأ الاختيار الإداري في الدولة العثمانية، ومن أبرز هذه التساؤلات ما يأتي:

1. ما مفهوم الاختيار الإداري على أساس الكفاءة في الفكر الإداري عمومًا وفي الإدارة العثمانية خصوصًا؟
2. ما الأسس والمعايير التي اعتمدتها الدولة العثمانية في اختيار الموظفين الإداريين؟
3. ما دور الكفاءة العلمية والعملية في تولي المناصب الإدارية في الدولة العثمانية؟
4. إلى أي مدى التزمت الإدارة العثمانية بمبدأ الكفاءة عند تعيين الموظفين؟
5. ما أثر تطبيق مبدأ الكفاءة في تطوير الجهاز الإداري للدولة العثمانية واستمراره لفترات طويلة؟
6. ما أبرز التحديات أو العوامل التي أثرت في تطبيق هذا المبدأ في الإدارة العثمانية؟

1.4 حدود البحث

يتحدد نطاق هذا البحث بالحدود الآتية:

- **الحدود الزمنية:** يمتد البحث خلال فترة العصر العثماني منذ تأسيس الدولة العثمانية في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي وحتى نهاية الحكم العثماني في أوائل القرن العشرين.
- **الحدود المكانية:** يقتصر البحث على الجهاز الإداري في الدولة العثمانية في مراكز الإدارة الرئيسية ، ولا سيما العاصمة المركزية في اسطنبول، والمناطق الإدارية وبعض الولايات العثمانية التابعة لها.
- **الحدود الموضوعية** : يركز البحث على مبدأ الاختيار الإداري القائم على الكفاءة في المناصب الإدارية في الدولة العثمانية، مع التركيز على آليات التعيين والترقية والاختيار الإداري، دون التوسع في الجوانب العسكرية أو السياسية إلا بقدر ما يخدم موضوع البحث.

2. الاطار النظري (مراجعة الأدبيات)

يمثل الإطار النظري الأساس العلمي الذي يعتمد عليه البحث في تفسير وتحليل موضوع الاختيار الإداري على أساس الكفاءة، من خلال استعراض المفاهيم والنظريات الإدارية ذات الصلة، بالإضافة إلى تحليل تطبيقاتها في الإدارة العثمانية.

2.1 مفهوم الكفاءة في العمل الإداري

تشير الإدارة العامة إلى مجموعة الأنشطة والعمليات التي تقوم بها الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة بهدف تنظيم شؤون المجتمع وتحقيق المصلحة العامة. وتشمل الإدارة العامة عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة داخل الجهاز الحكومي، كما تعد الإدارة العامة أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ السياسات العامة وتحقيق الاستقرار والتنمية.

بينما تعرف الكفاءة بأنها قدرة الفرد على أداء العمل المكلف به بدرجة عالية من الفاعلية والمهارة، اعتمادًا على ما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات عملية.

وتكمن أهمية الكفاءة في كونها تسهم في:

- تحسين أداء المؤسسات الحكومية
- رفع مستوى الإنتاجية
- تحقيق العدالة في التوظيف
- ضمان حسن سير العمل الإداري

2.2 مبدأ الاختيار الإداري

الاختيار الإداري هو عملية انتقاء الأفراد المناسبين لشغل الوظائف العامة وفق معايير وشروط محددة مثل الكفاءة والخبرة والمؤهلات العلمية. وتعتمد عملية الاختيار الإداري في النظم الحديثة على مجموعة من الأسس، منها: الكفاءة العملية، والخبرة العملية، ووالنزاهة والسمعة الحسنة، والقدرة على القيادة واتخاذ القرار

2.3 الإدارة العامة في الدولة العثمانية ومعايير الاختيار

تميزت الإدارة العثمانية بوجود جهاز إداري منظم يتكون من عدة مؤسسات مثل الديوان والولايات والمناصب الإدارية المختلفة، وقد اعتمدت الدولة العثمانية في كثير من الأحيان على الكفاءة والخبرة في اختيار موظفيها، خاصة في المناصب الإدارية العليا.

من أهم المعايير التي اعتمدت عليها الدولة العثمانية في اختيار الموظفين هو التحصيل العلمي خاصة في المدارس العثمانية، بالإضافة للخبرة الإدارية، والولاء للدولة، والقدرة على إدارة شؤون الولايات. كما كان لنظام التدرج الوظيفي دور مهم في إعداد الكفاءات الإدارية.

اعتمد هذا البحث على مجموعة من الإجراءات العلمية التي تهدف إلى تحقيق أهداف الدراسة، ومن أبرزها:

- **جمع البيانات والمصادر** : من خلال الكتب التاريخية والدراسات الأكاديمية المتعلقة بالإدارة العثمانية.
- **تحليل وربط المعلومات** : عبر دراسة النصوص التاريخية والوثائق المتعلقة بتعيين الموظفين في الجهاز الإداري العثماني.

4. الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحليل تطبيق مبدأ الكفاءة في اختيار الموظفين الإداريين في الدولة العثمانية، من خلال دراسة نماذج من المناصب والمؤسسات الإدارية.

4.1 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المناهج العلمية، أهمها :

– المنهج التاريخي : لتتبع تطور النظام الإداري في الدولة العثمانية عبر المراحل التاريخية المختلفة.

– المنهج التحليلي : لتحليل النصوص التاريخية والوثائق المتعلقة بآليات اختيار شاغلي المناصب العامة

– المنهج الوصفي : لوصف بنية الجهاز الإداري العثماني وخصائصه.

4.2 مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة المناصب الإدارية في الدولة العثمانية مثل:

- الولاة
- القضاة
- موظفي الديوان
- المسؤولين الإداريين في الولايات

4.3 أدوات الدراسة

تعتمد الدراسة على:

- المصادر التاريخية
- الكتب الأكاديمية
- الدراسات السابقة
- تحليل الوثائق الإدارية العثمانية

4.4 تحليل النتائج

سيتم تحليل المعلومات المتعلقة بآليات التعيين والترقية في المناصب الإدارية، وبيان مدى اعتماد الدولة العثمانية على الكفاءة في اختيار موظفيها، بالإضافة إلى إبراز أثر ذلك في كفاءة الجهاز الإداري للدولة.

يُقصد بالاختيار الإداري على أساس الكفاءة " **اصطفاء أنسب المرشحين أو المتقدمين لشغل منصب إداري عام بعد تقييمه لشغل منصب إداري معين وفقا لمعايير محددة مثل : العلم والمهارات والخبرات الإدارية ، وذلك ضمانا لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب وتحقيق أهداف الدولة بكفاءة** " (عبد القادر، 2025: 44)

وقد اهتم العثمانيون بالكفاءة الإدارية كشرط وجود واستمرار الشخص في المنصب العام، وقد قدم السلاطين أمثلة عملية على مبدأ مراعاة الكفاءة الإدارية فدرّبوا أبنائهم على تولي شئون الحكم والإدارة قبل الجلوس على عرش السلطنة، وعلى رأس هؤلاء السلاطين السلطان "محمد الفاتح" الذي تدرّب منذ صغره على شئون الحكم والإدارة في عهد أبيه السلطان "مراد الرابع" (الصميعي والكيلاني، 2013: 20) ، ومن مظاهر اهتمام العثمانيين بالكفاءة الإدارية:

- **التأكيد على توافر شرط الكفاءة الإدارية في القوانين والخطب الرسمية،** ويؤكد ذلك ما جاء بأحد الوثائق الرسمية الموجهة من السلطان العثماني إلى والي اليمن , والتي جاء فيها:

"**عليك أن تعين من طرفك بكاً من ذوي الخبرة والنباهة**" (عامر، 1991: 369)، ونص المادة رقم 19 من القانون الأساسي للمالك العثمانية، ومفاده: "**كل العثمانيين يدخلون المناصب العامة بحسب أهلياتهم واستحقاقهم وجداراتهم**" (الخوري ، 1908: 6)

- **وضع معايير واختبارات موضوعية للتعيين والترقي،** حيث جعل العثمانيون شغل المناصب العامة والترقي على أساس العلم والجدارة و الأقدمية ورضاء الرؤساء عن الشخص المرؤوس، وفضّلوا تعيين الشخص الذي سبق له شغل مناصب حكومية أو علمية أو قضائية، وذلك احتراماً للعلوم والخبرات الإدارية السابقة (برو ، 1960: 151 وما بعدها؛ الشناوي، 1980: 181 وما بعدها؛ مصطفى، 1986: 44؛ ريتشارد ، 1989: 161 وما بعدها؛ السيد، 1997: 42؛ الضيقة،

1997: 74؛ الكندري، 2001: 56؛ أوغلي، 2011: 7؛ فرحات، 2012: 48؛ زيدان، 2012: 35 وما بعدها؛ حسين، 2014: 351؛ ، 235 وما بعدها؛ يوسف، 2014: 809).

فبالنسبة لمناصب الإدارة المركزية؛ أوجب قانون نامة الذي أصدره السلطان "سليم الثالث" توافر كفاءة إدارية وعسكرية فيمن يشغل منصب وزير (بعيو، 2008: 47)، واختير كتبة ديوان الوالي على أساس ما لديهم من علم وكفاءة، وعلى هذا الأساس تدرجوا في المناصب وترقوا حتى شغلوا مناصب إدارية عليا، وترقى المترجمون والدبلوماسيون والسفراء على أساس ما يجيدونه من لغات أجنبية كالفرنسية والفارسية والعربية بجانب اللغة التركية، وما يترجمونه من أعمال أدبية وعلمية وفنية، وعلى أساس أنشطتهم العلمية في مدرسة اللغات وغرفة الترجمة بالبلاط الملكي (أوزتونا، 1988ب: 342 وما بعدها، 508 وما بعدها)، بجانب هؤلاء ترقى " إبراهيم باشا " من منصب " حلوجي " (أي صانع الحلوى في السراي العثماني) ثم إلى رئيس خدم ثم إلى منصب الصدر الأعظم بعد أن تدرج في مناصب القصر الملكي وأجاد اللغات الإيطالية والفارسية والتركية وحاز على ثقة السلطان " سليم الثالث " فيه (الشناوي، 1980: 612 وما بعدها ؛ الهياجنة، 2015 : 476)، وترقى " محمد كوبريللي " من طبّاخ بالقصر السلطاني إلى خازندار باسطنبول ثم مفتش إداري ثم صدر أعظم بفض ما حققه من نجاحات (أحمد، 2018: 9 وما بعدها)، وترقى " محمد صوقللي " من منصب " جاشنكير " (مقدم الطعام للسلطان وضيوفه) إلى رئيس حرس أبواب القصر السلطاني ثم وزير من بين وزراء القبة , ثم صدر أعظم للسلطان " سليمان القانوني " (أوزتونا، 1988ب: 459 وما بعدها؛ محمود، 2007: 369 وما بعدها؛ آق كوندوز وأوزتورك، 2008: 272)، أيضاً ترقى " قرة خليل جندرلي" من منصب قاضي العسكر إلى منصب الصدر الأعظم بسبب كفاءته العسكرية والإدارية (البقمي ، 2015: 44)، وترقى " مصطفى باشا" من منصب "بيرقدار" (قائد عسكري في الجيش العثماني) إلى منصب الصدارة العظمى بعد أن أثبت كفاءته في أخذ الثأر من قتلة السلطان "سليم الثالث" (الغازي، 2007: 245)، وتدرج " كامل باشا " في السلك الإداري من قائم مقام إلى ناظر ثم إلى صدر أعظم بفضل معرفته باللغات الأجنبية ونجاحه في الإدارة (الخالدي، 2013 : 46 وما بعدها)، أيضاً ترقى "داماد أحمد باشا" من منصب أمير الأمراء إلى منصب الصدر الأعظم بعد أن أثبت كفاءته العسكرية في الحروب والمفاوضات (أوزتونا، 1988أ: 190)، وترقى " مصطفى رشيد "من منصب" سفير الدولة العثمانية لدى فرنسا وإنجلترا" إلى منصب "وزير خارجية حكومة الباب العالي" عام 1837 م بعد أن أثبت كفاءته الدبلوماسية في المفاوضات السلمية (دولينا، 1999: 7؛ النفزاوي، 2001 : 299 وما بعدها؛ بعيو ، 2008: 87 وما بعدها)، حتى شاغلات المناصب الإدارية في البلاط الملكي العثماني كن يخضعن لنظم خاصة للترقي أشارت إليها الأميرة "عائشة عثمان أوغلي" بمناسبة حديثها عن والدها

السلطان " عبد الحميد الثاني "، فقالت عنهن : "ويتبعن نظاماً للترقية يحافظن عليه فيما بينهن .." (أوغلي، 1991: 159)

وبالنسبة لمناصب الإدارة الإقليمية كان الترقي– بحسب قانون نامة سليمان القانوني – إلى منصب الوالي من أربعة مناصب هي الدفتردار والنيشانجي والسنجق إذا بلغ راتبه السنوي 400 ألف أقجة , والقاضي الذي يبلغ راتبه السنوي 500 أقجة , كما جاز ترقية أحد مدرسي مدارس الصحن العثماني إلى منصب النيشانجي (أوغلو، 1986: 114 وما بعدها)، وقد تشدد العثمانيون في تعيين ولاة مصر , فلم يكن الشخص يُعيّن والياً على مصر إلا بعد أن يكون تدرج في عدة مناصب، وأثبت كفاءته في الإدارة كأن يتولى إحدى الولايات قبل توليه مصر، مثل " مصطفى باشا" الذي تولى مصر بعد أن أثبت كفاءة في ولاية الروم، و" سنان باشا " الذي تولى ولاية مصر بعد أن أثبت كفاءته في ولاية اليمن، و"حسن أغا " الذي تولى ولاية مصر بعد أن أثبت كفاءته كدفتردار في البلاط الملكي العثماني، أو يتولى منصب إداري عام مرموق قبل قدومه إلى مصر مثل الصدارة والدفترداري (السيد، 1997 : 171 وما بعدها؛ فرحات، 2012: 171 وما بعدها)، ويؤكد ذلك أيضاً ترقى شاغلو المناصب العامة من المماليك حتى وصلوا إلى رتبة الباشوية، وقد استعمل العثمانيون الأكفاء منهم للانضمام إلى المناصب العسكرية بالفرق الإنكشارية المصرية، كما وصل المماليك إلى منصب الوالي بفضل كفاءاتهم الإدارية حتى وصل عددهم إلى 138 والي خلال 281 سنة هي مدة الحكم العثماني لمصر (الأنصاري، 1993: 191–192، 198 وما بعدها).

وبالنسبة للمناصب القضائية كان القاضي يمر بمراحل تعليمية وتدريسية عديدة ويعمل كقاضي إقليم في أكثر من إقليم قبل تعيينه كقاضي عسكر (عبد الرحيم، 1990: 335 وما بعدها)، أما بالنسبة للمناصب الأكاديمية، فكان عضو هيئة التدريس يترقى من منصب علمي إلى منصب علمي آخر أعلى أجراً بجانب منصب قضائي أو إداري، فقد عُيّن " أبو السعود أفندي" كمدرس في مدرسة "إسحق باشا" مقابل 30 أقجة في اليوم الواحد، ثم ترقى فزاد راتبه اليومي إلى 40 أقجة وندب للعمل في مدرسة "داود باشا"، ثم ترقى فبلغ راتبه اليومي 50 أقجة وندب للعمل في مدرسة "محمد باشا"، ثم عين مدرس أول في مدارس الصحن العثماني , ثم جمع بين منصبه كمدرس وقاضي (عدوان، 2011: 267 وما بعدها)، وترقى المولى "سامونى زاده" من مدرس في إحدى المدارس العثمانية إلى معلم للسلطان " الفاتح "، ثم قاضي للعسكر إلى أن تولى القضاء في مدينة اسطنبول ثم حل (يوسف، 2014 : 805 وما بعدها)، وفي عهد السلطان " محمد الفاتح " أيضا ترقى عدة باحثين من مؤسسة القولار إلى منصب الصدر الأعظم مثل " آل كوبريللي" (أوزتونا، 1988أ: 541 وما بعدها؛ الضيقة، 1997 : 89؛ الغازي، 2007: 229؛ الصميعي والكيلاني، 2013: 86؛ عماري، 2015: 13)، وترقى " قاسم باشا "من منصب" المربي الخاص للسلطان "إلى منصب" المستشار الخاص "للسلطان" سليمان القانوني (فريد ، 2014: 110)،

وتأكيداً لذلك نص قانون نامة " محمد الفاتح" بوجوب ترقية مدرس الصـــحن الأول إلى منصـــب قاضـــي براتب خمسمائة أقجة , ثم يرقى إلى منصب قاضي عسكر بدرجة أمير الأمراء " البكلربكية" براتب سنوي قدره 40 ألف أقجة (عدوان، 2011: 267 وما بعدها)، كما جاز ترقى شـــاغل المنصـــب العام من منصـــب إداري عام إلى منصـــب أكاديمي مثلما ترقى "مراد ميزانجي" من موظف في مجلس الديوان العام إلى مدرس تاريخ في مدرســـة الإدارة الملكية ثم مدير لدار المعلمين عام 1881 (الحميدي، 2011 : 60).

وقد استحدث قانون نامة " محمد الفاتح " نظام المدد البينية للترقي الإداري للتأكد من توافر الخبرة الإدارية اللازمة لشغل منصب إداري أعلى , فأكد ذلك القانون إمكان ترقي السنجق إلى والي بعد مضي مدة معينة في منصبه يقدرّها الوالي , ثم ترقي الوالي إلى وزير قبة ثم صدر أعظم بعد ذلك , وإمكان ترقي رئيس الكتاب إلى منصب نيشانجي بعد إثبات كفاءته في منصبه وقضاء مدة معينة منصبه يقدرها الوالي (ونتر، 2001: 79 وما بعدها؛ محمد، 2014: 24 وما بعدها).

- عدم تقيد الترقي الإداري بالاختصاص المكاني للمنصب العام، فكان من الممكن أن يترقى الشخص من منصب إداري محلي بمصر إلى منصب إداري آخر في مكان مختلف بمصر أيضاً، فقد ترقى كل من كاشف الفيوم والبهنسا "جانم السيفي" و كاشف البحيرة "فارس بن أزدمر" وكاشف الغربية "مصطفى بن عبد الله الرومي" و كاشفي الفيوم والبهنسا "جانم بن قصروه" و "حسين أباظة" إلى منصب أمير الحج بفضل كفاءاتهم الإدارية، كما ترقى كل من " سليمان بك " و "مراد بك" و "عثمان بن أزدمر" من منصب كتخدا الوالي إلى منصب أمير الحج في مصر بعد أن أثبتوا للوالي وللسلطان كفاءاتهم الإدارية عمر، 2001: 74 وما بعدها؛ وونتر، 2001: 96 وما بعدها)، وتدرّج " حسن باشا" في المناصب حتى صار والي مصر (الغازي، 2007: 236)، وترقى "محمد بك" من منصب معاون لوالي مصر "أحمد باشا" إلى منصب "دفتر دار الولاية" في عام 1524 م بسبب معاونته السلطان العثماني في التخلص من الوالي "أحمد باشا" بقتل الأخير وإرسال رأسه إلى الأستانة (زيدان ، 2012 : 63 وما بعدها؛ فريد، 2014 : 114).

أيضاً كان من الممكن أن يترقى الشخص من منصب إداري محلي بمصر إلى منصب إداري مركزي باسطنبول، فقد ترقى "خليل باشا" من سنجق دمياط ثم بيك ثم شيخ بلد ثم والي ثم وزير قبة إلى أن وصل إلى منصب الصدارة العظمى (أوزتونا، 1988أ: 355 وما بعدها)، وعادةً ما كان يترقى الكاشف إلى سنجق ثم إلى شيخ بلد أو أمير حج مثلما ترقى "مصطفى عبد الله الرومي" من سنجق إلى أمير حج في مصر (ونتر، 2001: 459 وما بعدها).

كما كان من من الممكن أيضاً أن يترقى الشخص من منصب إداري مركزي باسطنبول إلى منصب إداري محلي بمصر، مثلما ترقى " مسيح باشا "من منصب خازندار السلطان" سليم الثاني "إلى منصب والي مصر، وترقى "سنان باشا الثاني " من منصب دفتردار اسطنبول إلى منصب والي مصر (زيدان، 2012: 68 وما بعدها)، وترقى كتخدا الباب العالي " أحمد أغا " ليشغل منصب وكيل أوقاف الحرمين الكائنة بمصر في 15 شعبان 1230 هـ (الشريف وآخرون، 1994: 76)، وقد رقى السلطان "سليمان القانوني" وزيره "أحمد باشا" من وزارة اسطنبول إلى ولاية مصر (فريد ، 2014: 114؛ زيدان، 2012: 63 وما بعدها ؛ السيد، 1997: 171 وما بعدها) , وندب السلطان نفسه " إبراهيم باشا " من الصدارة العظمى ليصبح الأخير والياً على مصر في عام 940هـ/1524 م (السيد، 1997: 74؛ ونتر، 2001: 80 وما بعدها؛ زيدان، 2012: 63 وما بعدها؛ الهياجنة، 2015: 477؛ جبارة، 2015: 141 وما بعدها)، أيضا ندب السلطان نفسه وزيره "مصطفى باشا" من الصدارة باسطنبول إلى ولاية مصر (يحيى ب.ت: 129 وما بعدها؛ السيد، 1997: 74، 171)

وكان من الممكن أن تأخذ الترقية شكل الندب الإداري من مصر إلى ولاية أخرى، مثلما نُدب القاضي " محمد صديق أفندي " من قضاء مصر إلى قضاء مكة المكرمة في جمادى الثانية عام 1228 هـ، ومثلما نُدب القاضي " محمد ثابت بكلي زاده " من منصب قاضي بمصر ثم قاضي بالشام وأخيراً قاضي بالمدينة المنورة في 11 شوال 1243 هـ (الشريف وآخرون، 1994: 84) .

- إجراء امتحانات إدارية قبل التعيين وقبل الترقي، فكان المرشح لشغل منصب إداري عام أو للترقي إلى منصب إداري أعلى يؤدي امتحانات شفهية وتحريرية أمام لجان مؤلفة من كبار العلماء والإداريين المتخصصين والمتمرسين في المجالات الإدارية المختلفة , كما كان الاستمرار في المنصب رهين باجتياز امتحانات مهنية أخرى (برو، 1960: 448 وما بعدها؛ السيد، 1997: 181 وما بعدها)، وبالنسبة للمناصب الحرفية وجب على شاغل المنصب الحرفي الذي يريد الترقي إلى منصب معلم رئيس حرفيين أن يجتاز مجموعة اختبارات مهنية (حنا، 2016: 39)، وبالنسبة للمناصب الطبية راقب المحتسبون إجراءات اختبار وتعيين وترقي الأطباء العاملين في مجال من مجالات الإدارة العامة , فكانوا يختبرون الأطباء، ويعزلون غير الكفء منهم حرصاً على أرواح الناس، وقد تأكد ذلك بنص المادة رقم 195 من قانون نامة "سليم الأول"، والتي أوجبت على المحتسب أن :" يُراقب الأطباء، وأن يُمتحن الطبيب من قبل أطباء المستشفى، وإن لم ينجح فيُمنع من ممارسة المهنة، وأن يراقب الجراحين لكي يكونوا متقنين في إجراء عملياتهم" (عبابنة ، 2016: 98 وما بعدها؛ محمد، 2014 : 51)

و في مصر أجرى قضاة العسكر الامتحانات الإدارية لشاغلي المناصب العامة للتأكد من قدراتهم على تحمل أعباء ومهام مناصبهم , وأهلياتهم للمسئوليات الإدارية (عيسى، 1998 : 190 وما بعدها).

* مجازاة وعزل كل شاغل منصب إداري عام غير كفء إداريا، فقد أعدم السلطان "سليمان القانوني" الصدر الأعظم "حشمت باشا" لأن إدارة الأخير لجلسات الديوان الهمايوني لم تحظى برضاء السلطان عنها(فرحات، 2012: 50 وما بعدها) , وعُزِل الصدر الأعظم " خسرو باشا " بسبب عجزه عن إدارة شئون الدولة (جبارة، 2015: 227 وما بعدها)، وفي مصر عُزل أحد الولاة بعد تعرض القاهرة لحملات سلب ونهب في 1052 هـ / 1642 م وفشله في صد هذه الحملات و حماية التجار (عبد الرحيم، 1982: 53 ؛ متولي وفهمي، 2002: 57) .

- عدم اشتراط الحرية لشغل المناصب العامة، حيث سمح العثمانيون بشغل العبيد للمناصب العامة , فاستعانوا بطبقة القولار – وهم عبيد البلاط الملكي – لتعيينهم في مناصب إدارية عليا كالصدارة والنظارة , ومن أشهر من تولى الصدارة من طبقة العبيد " محمود باشا عدني " في عصر السلطان " محمد الفاتح "، أيضا تم تعيين العبيد الطواشي (المخصيين) في مناصب السراي الملكي العثماني فعملوا كحراس و حجبة ومدرسين لبنات وأبناء القصر الملكي , ثم رؤساء لإدارات فرعية تابعة لإدارة الأوقاف العثمانية (الشناوي، 1980: 369 وما بعدها؛ جبارة، 2015: 65 وما بعدها) , وتم تعيين الجواري للعمل في مناصب داخل البلاط العثماني , كما تزوّج السلاطين العثماني من الجواري فكن زوجات وآباء سلاطين (مخلوف ؛ 1998 : 9؛ الضيقة ، 1977 : 80). وفي مصر اعتمد العثمانيون على العبيد في تولي منصب الوالي، ويؤكد ذلك الرحالة " مصطفى علي " حيث قال :

" كان من عادة ذلك الزمان أن يعطى حكم مصر لأشخاص من طبقة الطواشي (العبيد المخصيين) لأنهم متحررون من الحاجة إلى زوجات وأطفال , ... " (ونتر، 2001 : 79)

5. نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أبرزها:

– كانت الكفاءة من المبادئ المهمة التي سعت الدولة العثمانية إلى تطبيقها في اختيار شاغلي المناصب العامة

– لعبت المؤسسات التعليمية والتدريبية دورًا مهمًا في إعداد الكوادر الإدارية المؤهلة.

– اعتمد النظام الإداري العثماني على مبدأ التدرج الإداري واكتساب الخبرة العملية.

6. الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن مبدأ الاختيار الإداري على أساس الكفاءة شكّل أحد الأسس المهمة في بناء الجهاز الإداري للدولة العثمانية، حيث سعت الدولة في كثير من مراحلها إلى إعداد كوادر إدارية مؤهلة قادرة على إدارة مؤسساتها المختلفة، وقد أسهمت نظم التعليم الإداري والتدرج الإداري في تعزيز هذا المبدأ، مما ساعد على تحقيق درجة من الاستقرار والكفاءة في إدارة شؤون الدولة، وتبقى التجربة العثمانية مثالًا مهمًا يمكن دراسته للاستفادة من جوانبها الإيجابية في تطوير نظم الإدارة العامة في العصر الحديث.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم عدد من التوصيات التي قد تسهم في الإفادة من التجربة العثمانية في مجال الإدارة، ومن أبرزها:

- ضرورة الاهتمام بدراسة التجارب التاريخية في الإدارة العامة، ومن بينها التجربة العثمانية، لما تحمله من نماذج عملية في اختيار الكفاءات وإعداد القيادات الإدارية.
- الاستفادة من مبدأ التدرج الوظيفي والتدريب الإداري الذي اتبعته الدولة العثمانية في إعداد الكوادر الإدارية، والعمل على توظيف هذه المبادئ في تطوير نظم الإدارة الحديثة.
- تعزيز مبدأ الكفاءة والجدارة في شغل الوظائف الإدارية في المؤسسات المعاصرة، بعيدًا عن الاعتبارات غير المهنية، لما لذلك من أثر في رفع كفاءة الأداء المؤسسي.
- تشجيع المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث على إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول النظم الإدارية في الدولة العثمانية وتحليلها في ضوء مفاهيم الإدارة الحديثة.
- الاهتمام بجمع الوثائق العثمانية الإدارية ودراستها وتحقيقها؛ لما تمثله من مصدر مهم لفهم آليات العمل الإداري في تلك الفترة.

الدراسات المستقبلية المقترحة:

يمكن اقتراح عدد من الموضوعات التي تصلح لدراسات مستقبلية مكملة لهذه الدراسة، من بينها:

- دراسة مقارنة بين النظام الإداري في الدولة العثمانية وبعض النظم الإدارية في الدول الإسلامية المعاصرة لها.
- بحث دور المؤسسات التعليمية العثمانية في إعداد القيادات الإدارية وتأثيرها في كفاءة الجهاز الإداري للدولة.
- دراسة تطور منصب الصدر الأعظم وأثره في إدارة شئون الدولة العثمانية عبر المراحل التاريخية

المختلفة.

- تحليل نظم الرقابة والمحاسبة الإدارية في الدولة العثمانية ودورها في الحد من الفساد الإداري.
- إجراء دراسات تطبيقية تقارن بين مبادئ الإدارة في الدولة العثمانية ومبادئ الإدارة العامة الحديثة، بهدف إبراز أوجه الاستفادة الممكنة منها

المراجع

المراجع العربية

- أحمد، محمود أحمد عبد الله. (2018). محمد كوبرولي باشا وتوليه منصب الصدارة العظمى. *مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية*، جامعة نواكشوط، موريتانيا.
- آق كوندوز، أحمد وأوزتورك، سعيد (2008). *الدولة العثمانية المجهولة: 303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية*. وقف البحوث العثمانية، إسطنبول.
- الأنصاري، ناصر (1993). *المجمل في تاريخ مصر: النظم السياسية والإدارية*. القاهرة: دار الشروق.
- أوزتونا، يلماز. (1988أ). *تاريخ الدولة العثمانية* (المجلد الأول). تركيا: منشورات مؤسسة فيصل للتمويل.
- أوزتونا، يلماز. (1988ب). *تاريخ الدولة العثمانية* (المجلد الثاني). تركيا: منشورات مؤسسة فيصل للتمويل.
- أوغلو، خليل (1986). قانون نامة آل عثمان. *مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، الجامعة الأردنية، عمّان.
- أوغلي، أكمل الدين (2011). *الأتراك في مصر وتراثهم الثقافي* (ج1). القاهرة: دار الشروق.
- أوغلي، عائشة (1991). والدي السلطان عبد الحميد الثاني. الأردن: دار البشير.
- برو، توفيق علي (1960). *العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (1908–1914)*. معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- بعيو، غانية (2008). *التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية: الشام والعراق نموذجاً (1839–1876)*. جامعة الجزائر، الجزائر.
- البقمي، نورة عبد الله هلال (2015). *الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية (1421–1922)*. جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- جبارة، تيسير (2015). *تاريخ الدولة العثمانية (1280–1924)*. جامعة القدس المفتوحة، رام الله.
- حسين، فايز محمد (2014). *تاريخ القانون: القانون الروماني والواقع الاجتماعي في مصر الرومانية*. الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- الحميدي، سعد تامر (2011). *الصراع بين القوميتين العربية والتركية وأثره في انهيار الدولة العثمانية في الربع الأول من القرن العشرين*. الدوحة.
- حنا، نللي (2016). *مصر العثمانية والتحولات العالمية (1500–1800)*. القاهرة: المركز القومي

للترجمة.

- الخالدي، روحي (2013). *الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة*. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- الخوري، أمين (1908). *القانون الأساسي للممالك العثمانية*. بيروت: مطبعة الآداب،
- دولينا، نينل ألكسندرفنا (1999). *الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر*. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- ريتشارد، رب (1989). *الشريعة والقانون في العصر العثماني*. بيروت: دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر.
- زيدان، جرجي (2012). *مصر العثمانية*. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- السيد، سيد محمد. (1997). *مصر في العصر العثماني في القرن السادس عشر: دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية*. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- الشريف، محمد بن علي، وآخرون (1994). *تصنيف وتبويب وتسجيل الوثائق العثمانية*. مركز أبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الشناوي، عبد العزيز (1980). *الدولة العثمانية دولة مفترى عليها* (ج1). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الصميعي، زياد حمد والكيلاني، جمال الدين فالح (2013). *تاريخ الدولة العثمانية: رجال وحوادث (عرض موجز)*. فاس: المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم.
- الضيقة، حسن (1997). *الدراسات السياسية والاجتماعية: الدولة العثمانية، الثقافة والمجتمع والسلطة*. لبنان: دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع.
- عامر، محمود علي (1991). قافلة الحج اليمني خلال العهد العثماني. *مجلة كلية الآداب*، جامعة صنعاء، اليمن.
- عبابنة، محمد أحمد (2016). مؤسسة الحسبة في الدولة العثمانية ودورها في ضبط الأسواق (1300–1566). *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات*، جامعة مؤتة، الأردن.
- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن (1982). *المغاربة في مصر في العصر العثماني (1517–1798)*. تونس ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن (1990). *فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عبد القادر، أمجد (2025). *إدارة المؤسسات الإعلامية وتأثيرات التقنيات التكنولوجية الحديثة*. عمّان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- عدوان، عصام (2011). شيخ الإسلام أبو السعود أفندي (1493–1574). *مجلة جامعة القدس*

المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، فلسطين.

- عماري، دليلة (2015). *الإصلاحات العثمانية بين تجربتي السلطان محمود الثاني ووالي مصر محمد علي باشا*. جامعة الدكتور يحيى فارس، الجزائر.
- عمر، سميرة (2001). *إمارة الحج في مصر العثمانية (1517–1798)*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عيسى، عبد الرازق إبراهيم (1998). *تاريخ القضاء في مصر العثمانية (1517–1798)*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الغازي، أماني (2007). *دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية: الجيش الجديد*. القاهرة: دار القاهرة.
- فرحات، محمد نور (2012). *التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة والعصر العثماني*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- فريد، محمد (2014). *تاريخ الدولة العلية العثمانية*. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- الكندري، فيصل عبد الله (2001). الفرمانات السلطانية: دراسة في نظم الفرمانات الهمايونية ورسومها. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية*، جامعة الكويت، الكويت.
- متولي، أحمد فؤاد وفهمي، هويدا محمد (2002). *تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي*. القاهرة، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد، مريم (2014). *قوانين نامة في الدولة العثمانية خلال القرنين التاسع والعاشر الهجريين*. جامعة الدكتور يحيى فارس، الجزائر.
- محمود، سيد محمد السيد (2007). *تاريخ الدولة العثمانية (النشأة والازدهار)*. القاهر: مكتبة الآداب.
- مخلوف، ماجدة صلاح (1998). *الحريم في القصر العثماني*. القاهرة: دار الآفاق العربية.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم (1986). *في أصول التاريخ العثماني*. القاهرة: دار الشروق.
- النفزاوي، محمد الناصر (2001). *التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية (1839–1918)*. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس.
- الهياجنة، إيمان (2015). الصدر الأعظم إبراهيم باشا: دراسة في دوره السياسي. *مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، الجامعة الأردنية، عمّان.
- ونتر، ميكل (2001). *المجتمع المصري تحت الحكم العثماني*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- يحيى، جلال. (ب.ت). *مصر الحديثة (1517–1805)*. الاسكندرية: منشأة المعارف،

يوسف، عماد عبد العزيز (2014). أثر المدرسة في الحياة العدلية والإدارية في الدولة العثمانية حتى عام 1520. *مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية*، جامعة الموصل، الموصل

Translated Arabic References

- Ahmed, M. (2018). Mehmed Köprülü Pasha and His Assumption of the Grand Vizierate. *Journal of Historical and Social Studies*, University of Nouakchott, Mauritania(In Arabic) .
- Akkunduz, A. and Öztürk, S. (2008). *The Unknown Ottoman State: 303 Questions and Answers Clarifying Obscure Facts about the Ottoman State*. Ottoman Research Foundation, Istanbul (In Arabic).
- Al-Ansari, N. (1993). *A Summary of the History of Egypt: Political and Administrative Systems*. Cairo: Dar Al-Shorouk (In Arabic).
- Öztuna, Y.. (1988a). *History of the Ottoman State* (Volume 1). Turkey: Faisal Finance Foundation Publications (In Arabic).
- Öztuna, Y.. (1988b). *History of the Ottoman State* (Volume 2). Turkey: Faisal Finance Foundation Publications(In Arabic).
- Oğlu, K. (1986). The Ottoman Law Code. *Journal of Studies for Humanities and Social Sciences*, University of Jordan, Amman (In Arabic).
- Oghli, E. (2011). The Turks in Egypt and Their Cultural Heritage (Vol. 1). Cairo: Dar Al-Shorouk (In Arabic).
- Oghli, A. (1991). *My Father, Sultan Abdul Hamid II*. Jordan: Dar Al-Bashir (In Arabic).
- Brou, T. A. (1960). *Arabs and Turks in the Ottoman Constitutional Era (1908–1914)*. Institute of Higher Arab Studies, League of Arab States, Cairo (In Arabic) .
- Bayou, G. (2008). *Ottoman Reforms and Their Impact on the Arab Provinces: The Levant and Iraq as a Model (1839–1876)*. University of Algiers, Algeria (In Arabic).
- Al-Baqmi, N. A. H. (2015). *The Imperial Council in the Ottoman State (1421–1922)*. Umm Al-Qura University, Mecca (In Arabic).
- Jabara, T. (2015). *History of the Ottoman State (1280–1924)*. Al-Quds Open University, Ramallah(In Arabic).
- Hussein, F. M. (2014). *History of Law: Roman Law and Social Reality in Roman Egypt*. Alexandria: University Press (In Arabic).
- Al-Hamidi, S. T. (2011). *The Conflict Between Arab and Turkish Nationalisms and Its Impact on the Collapse of the Ottoman State in the First Quarter of the Twentieth Century*. Doha (In Arabic).
- Hanna, N. (2016). *Ottoman Egypt and Global Transformations (1500–1800)*. Cairo: National Center for Translation (In Arabic).
- Al-Khalidi, R. (2013). *The Ottoman Coup and the Young Turks*. Cairo: Hindawi Foundation for Education and Culture (In Arabic).
- Al-Khouri, A. (1908). *The Fundamental Law of the Ottoman Empires*. Beirut: Al-Adab Press (In Arabic).
- Dolina, N. A. (1999). *The Ottoman Empire and Its International Relations in the 1830s and 1840s*. Cairo: Supreme Council of Culture (In Arabic).
- Richard, R. (1989). *Sharia and Law in the Ottoman Era*. Beirut: Dar al-Ijtihad for Research, Translation, and Publishing(In Arabic) .
- Zaidan, J.(2012). *Ottoman Egypt*. Cairo: Hindawi Foundation for Education and Culture (In Arabic).

- Al-Sayyid, S. M.d (1997). *Egypt in the Ottoman Era in the Sixteenth Century: A Documentary Study of Administrative, Judicial, Financial, and Military Systems*. Cairo: Madbouli Library (In Arabic).
- Al-Sharif, M., et al. (1994). *Classification, Classification, and Recording of Ottoman Documents. Hajj Research Center*, Umm Al-Qura University, Mecca (In Arabic).
- Al-Shinawi, A. A. (1980). *The Ottoman State: A State Wronged* (Vol. 1). Cairo: Anglo-Egyptian Library (In Arabic).
- Al-Sami'i, Z. H., and A., J. (2013). *History of the Ottoman State: Men and Events (A Brief Overview)*. Fez: Moroccan Organization for Education, Culture, and Science (In Arabic).
- Al-Dhayqa, H. (1997). *Political and Social Studies: The Ottoman State, Culture, Society, and Power*. Lebanon: Dar al-Muntakhab al-Arabi for Studies, Publishing, and Distribution (In Arabic).
- Amer, M. A. (1991). The Yemeni Hajj Caravan During the Ottoman Era. *Journal of the Faculty of Arts*, Sana'a University, Yemen (In Arabic).
- Ababneh, M. A. (2016). The Hisbah Institution in the Ottoman State and Its Role in Regulating Markets (1300–1566). *Mu'tah Journal for Research and Studies*, Mu'tah University, Jordan (In Arabic).
- Abdel Rahim, A. R. A. R. (1982). *Moroccans in Egypt during the Ottoman Era (1517–1798)*. Tunis: University Publications Office (In Arabic).
- Abdel Rahim, A. R. A. R. (1990). *Chapters from the Economic and Social History of Egypt during the Ottoman Era*. Cairo: Egyptian General Book Organization (In Arabic).
- Abdel Qader, A. (2025). *Media Institution Management and the Impact of Modern Technological Technologies*. Amman: Dar Al-Yazouri for Publishing and Distribution (In Arabic) .
- Adwan, E. (2011). Sheikh Al-Islam Abu Al-Saud Effendi (1493–1574). *Al-Quds Open University Journal for Humanities and Social Sciences*, Palestine (In Arabic).
- Ammari, D. (2015). *Ottoman Reforms: A Comparison of the Experiences of Sultan Mahmud II and the Governor of Egypt, Muhammad Ali Pasha*. Dr. Yahya Fares University, Algeria (In Arabic).
- Omar, S. (2001). *The Emirate of Hajj in Ottoman Egypt (1517–1798)*. Cairo: Egyptian General Book Organization (In Arabic).
- Issa, A. I. (1998). *A History of the Judiciary in Ottoman Egypt (1517–1798)*. Cairo: The Egyptian General Book Organization (In Arabic)
- Al-Ghazi, A. (2007). The Role of the Janissaries in Weakening the Ottoman State: The New Army. Cairo: Dar Al-Qahira (In Arabic).
- Farhat, M. N. (2012). *The Social History of Law in Modern Egypt and the Ottoman Era*. Cairo: The Egyptian General Book Organization (In Arabic).
- Farid, M. (2014). *A History of the Sublime Ottoman State*. Cairo: Hindawi Foundation for Education and Culture (In Arabic).
- Al-Kandari, F. A. (2001). *Imperial Decrees: A Study of the System and Forms of Imperial Decrees*. Annals of Arts and Social Sciences, Kuwait University, Kuwait (In Arabic).
- Mutawalli, A. F. and Fahmy, H. M. (2002). *A History of the Ottoman State from its Inception to the End of the Golden Age*. Cairo: Itrak Printing, Publishing and Distribution House.
- Muhammad, M. (2014). *Laws in the Ottoman State during the 9th and 10th Centuries*

AH. Dr. Yahya Fares University, Algeria (In Arabic).

- Mahmoud, S. M. A. (2007). *History of the Ottoman State (Emergence and Flourishing)*. Cairo: Library of Arts (In Arabic).
- Makhlouf, M. S. (1998). *The Harem in the Ottoman Palace*. Cairo: Dar Al-Afaq Al-Arabiya (In Arabic).
- Mustafa, A. A. R. (1986). *On the Origins of Ottoman History*. Cairo: Dar Al-Shorouk (In Arabic).
- Al-Nafzawi, M. A. (2001). *Political Intellectual Currents in the Ottoman Sultanate (1839–1918)*. Faculty of Humanities and Social Sciences, Tunis (In Arabic).
- Al-Hayajneh, I. (2015). Grand Vizier Ibrahim Pasha: A Study of His Political Role. *Journal of Studies for Humanities and Social Sciences*, University of Jordan, Amman (In Arabic).
- Winter, M. (2001). *Egyptian Society under Ottoman Rule*. Cairo: The Egyptian General Book Organization (In Arabic).
- Yahya, J. (n.d.). *Modern Egypt (1517–1805)*. Alexandria: Dar al-Ma'arif (In Arabic).
- Youssef, E. A. A. (2014). The Impact of the School on Judicial and Administrative Life in the Ottoman State until 1520. *Journal of Research*, College of Basic Education, University of Mosul, Mosul (In Arabic).